مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (٢٣) – العدد الثالث – يوليو
٢٠٢٢

الإفصاح المحاسبي الاستباقي وأثره على تحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية

Proactive accounting disclosure and its impact on achieving the objectives of users of financial statements

إعداد

الباحثة/ أسماء مجدي عوض محمد حيدر

مرشح للماجستير

كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم المحاسبة

إشراف

الأستاذ الدكتور

نبيل فهمي سلامة

أستاذ المراجعة ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة _ جامعة بورسعيد

الدكتورة

سماح الجابري

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة _ جامعة بورسعيد

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

- **ملخص البحث:**

يتلخص البحث في وجود ثغرة زمنية بين تاريخ إنتهاء السنة المالية وتاريخ إصدار التقارير المالية الختامية وذلك ناتج من عدم نشر أي تقرير مالي (طوعي أو إلزامي) عند نهاية السنة المالية مباشرَة، في الوقت الذي يزداد الطلب فيه على هذا التقرير من قبل مستخدمي التقارير والقوائم المالية في المنظمة، وهو ما يؤدي إلى فقدان المعلومات المحاسبية لمنفعتها وتكون غير ملاءمة ويؤدي بالنتيجة إلى عرقلة عمل كثير من متخذي القرار من مستخدمي القوائم المالية الذين يكونوا بحاجة للمعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتهم الإستثمارية، مما يؤدي إلى اعتمادهم على الإشاعات والمعلومات المسربة من داخل المنظمة وكذلك آراء المحللون الماليون مما يحقق فائدة لفئة دون أخرى مقارنًة بتحقيق العدالة والإنصاف لكل الأطراف ذات المصلحة من مستخدمي القوائم المالية بالمنظمة.

ومن هنا جاءت فكرة البحث في دراسة إمكانية تقديم قوائم مالية إستباقية لخدمة مستخدمي القوائم المالية، تظهر ضمنها أرقام فعلية (تاريخية) لمراحل سابقة تم إعداد تقارير عنها (التقارير المالية المرحلية) وتقارير تخطط لها الإدارة تعبر عن نتائج نشاطها للمرحلة المتبقية من السنة المالية كأن تكون (نصف سنة أو ربع سنه أو شهر)، على أن تقدم في نهاية السنة المالية ويتطلع عليها كافة المستثمرين والمضاربين بالأسهم وأصحاب المصالح، حيث يتم الدمج بين المعلومات الفعلية التي أفصحت عنها المنظمة مرحليًا فضلًا عن الموازنات التقديرية الشاملة الرئيسية لتقديم تقارير مالية إستباقية أولية عن نشاط المنظمة.

كلمات مفتاحية: الإفصاح المحاسبي الاستباقي _ التقارير المالية المرحلية _ الموازنات التقديرية.

- Abstract:

The research is summarized in the presence of a time gap between the end date of the fiscal year and the date of issuing the financial reports, as a result of the failure to publish a financial report (voluntary or mandatory) at the end of the fiscal year directly, At a time when the demand for this report by users of reports and financial statements in the organization is increasing, which leads to the loss of accounting information for its usefulness and is inappropriate and as a result hinders the work of many decision makers from users of financial statements who need accounting information to make their investment decisions, Which leads to their reliance on rumors and leaked information from within the organization, as well as the opinions of financial analysts, which achieves the benefit of one group without the other, compared to achieving justice and fairness for all interested parties from the users of the financial statements of the organization.

Hence the idea of research in studying the possibility of providing proactive financial statements to serve the users of the financial statements, including actual (historical) numbers for previous stages that have been reported (interim financial reports) and reports planned by the administration expressing the results of its activity for the remaining phase of the financial year as if (half a year, a quarter or a month), to be submitted at the end of the fiscal year and viewed by all investors, stock speculators and stakeholders, where the actual information disclosed by the organization is temporarily merged, as well as the main comprehensive estimated budgets to present preliminary proactive financial reports on the activity the organization.

Keywords: Proactive accounting disclosure - interim financial reports - discretionary budgets.

- **مقدمة ومشكلة البحث:**

تعد القوائم والتقارير المالية من أهم الوسائل الضرورية للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية بوجه عام لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الإستثمارية في أسواق رأس المال وخاصة أسواق التداول، وهي من أهم أنواع التقارير المحاسبية ولها دور كبير في إدارة المنظمة، وهي وسيلة الإفصاح الرئيسية التي يتم من خلالها الإفصاح للمنظمات وإظهار نتائج أعمالها خلال الفترة المالية ومركزها المالي نهاية نفس الفترة، وفي حالة إنعدام الشفافية والإبتعاد عن الخصائص النوعية للمعلومات وعدم ملائمة توقيت الإفصاح فقد يؤثر هذا على كفاءة القرارات الإستثمارية، فهي توضح مدى نجاح المنظمة أو فشلها في إدارة مواردها المتاحة بمختلف أنواعها، وهي عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لمنظمةٍ معينة، وتعطي هذه القوائم ملخص عن الوضع المالي وربحية هذه المنظمة على المدى القصير والمدى البعيد، ويتحدد الهدف العام للقوائم والتقارير المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالمنظمة بهدف اتخاذ القرارات المختلفة في ضوءها، ويؤثر إعداد القوائم والتقارير المالية وطرق وتوقيت الإفصاح عن المعلومات وجودتها مباشرًة على مستخدميها واتخاذ قراراتهم.

ويعتمد العديد من الأفراد والمنظمات من أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية ومن هنا جاءت أهمية التقارير المالية ومن ثم أهمية الإفصاح المحاسبي والتوسع فيه لمواجهة متطلبات مستخدمي التقارير المالية، فكثيرًا ما يحتاج المستثمر إلى معرفة نتيجة نشاط "الشركة المساهمة" المستثمر فيها أو التي ينبغي الاستثمار فيها لأن ربح أو خسارة "الشركة" يؤثر إيجابًا أو سلبًا في أسعار أسهمها، ومع نهاية السنة المالية تتأخر المنظمات كثيرًا في إصدار قوائمها المالية بعد ما يتم المصادقة عليها وتدقيقها من قبل مراقب الحسابات الخارجي.

ومن هنا تتبين مشكلة البحث في وجود ثغرة زمنية بين تاريخ إنتهاء السنة المالية وتاريخ إصدار التقارير المالية الختامية وذلك ناتج من عدم نشر أي تقرير مالي (طوعي أو إلزامي) عند نهاية السنة المالية مباشرًة، في الوقت الذي يزداد الطلب فيه على هذا التقرير من قبل مستخدمي التقارير والقوائم المالية في المنظمة، وهو ما يؤدي إلى فقدان المعلومات المحاسبية لمنفعتها وتكون غير ملاءمة ويؤدي بالنتيجة إلى عرقلة عمل كثير من متخذي القرار ومستخدمي القوائم المالية الذين يكونوا بحاجة للمعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتهم الإستثمارية، مما يؤدي

إلى اعتمادهم على الإشاعات والمعلومات المسربة من داخل المنظمة وكذلك آراء المحللون الماليون مما يحقق فائدة لفئة دون أخرى مقارنًة بتحقيق العدالة والإنصاف لكل الأطراف ذات المصلحة من مستخدمي القوائم المالية بالمنظمة.

ومن هنا جاءت فكرة البحث في دراسة إمكانية تقديم قوائم مالية إستباقية لخدمة مستخدمي القوائم المالية، تظهر ضمنها أرقام فعلية (تاريخية) لمراحل سابقة تم إعداد تقارير عنها (التقارير المالية المرحلية) وتقارير تخطط لها الإدارة تعبر عن نتائج نشاطها للمرحلة المتبقية من السنة المالية كأن تكون (نصف سنة أو ربع سنه أو شهر)، على أن تقدم في نهاية السنة المالية ويتطلع عليها كافة المستثمرين والمضاربين بالأسهم وأصحاب المصالح، حيث يتم الدمج بين المعلومات الفعلية التي أفصحت عنها المنظمة مرحليًا فضلًا عن الموازنات التقديرية الشاملة الرئيسية لتقديم تقارير مالية إستباقية أولية عن نشاط المنظمة.

وبالتالي فإن التساؤل الرئيسي للبحث هو: ماهو أثر الإفصاح المحاسبي الإستباقي على تحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية؟

- **أهمية البحث:**

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته، فمن ناحية أوصت العديد من أدبيات الفكر المحاسبي بإجراء المزيد من الدراسات حول أهمية تقديم التقارير المالية للمستخدمين في الوقت المناسب حتى لا تفقد قيمتها ومنفعتها، ومن ناحية أخرى تزايد الإهتمام حول مستخدمي القوائم والتقارير المالية وكيفية فهم وتحقيق أهدافهم المختلفة والمتعارضة.

ويمكن القول أن أهمية البحث ترتبط بما يلى:

- أهمية علمية: تنبع من افتقار المكتبة العربية لتلك النوعية من الدراسات والتى تتناول الإفصاح المحاسبي الإستباقي بصفة عامة، وأثره على تحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية بصفة خاصة، كما يعد البحث إمتدادًا للعديد من الدراسات التي تتناول التقارير المالية المرحلية والموازنات التقديرية وأثرهم على تحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية.
- أهمية عملية: يستمد البحث أهميتة العملية من أهمية الموضوع ذاته، في محاولة لردع المخاطر الإستثمارية المترتبة على تأخر الإفصاح عن نتائج أعمال المنظمات بعد انتهاء المدة المالية والذي يؤثر سلبًا على مصالح المستثمرين وتوجيه قراراتهم بالاتجاه السليم.

- **أهداف البحث:**

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي الإستباقي على تحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية، وينبثق من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على ماهية التقارير المالية الاستباقية، وكيفية إعدادها.

٢. التعرف على علاقة التقارير المالية الاستباقية بالقوائم المالية المرحلية والموازنات التقديرية.

٣. بيان الأثر المتوقع للإفصاح المحاسبي الإستباقي على قرارات المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية بشكل عام من خلال معرفة المنافع التي يحققها الإفصاح الاستباقي.

- **حدود البحث:**

- **تقتصر الباحثة مستخدمي القوائم المالية في المستثمرين المضاربين في الأسهم في شركات المساهمة المصرية والمقرضين سواء أفراد أو مؤسسات مانحة للائتمان.**
- **لن تتناول الباحثة المفاهيم المستقرة في الفكر المحاسبي الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح المحاسبي بوضعه الحالي إلا بما يخدم موضوع البحث.**

- **منهج البحث:**

تحقيقًا لأهداف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته وحدوده ارتكزت الباحثة في منهجها على محورين أساسيين هما المنهج الاستقرائى من خلال بلورة الإطار الفكري للإفصاح المحاسبي الإستباقي وتحديد المقصود بمستخدمي القوائم المالية وفئاتهم، وذلك من خلال استقراء ما ورد فى الفكر المحاسبي من دراسات وأبحاث ومواقع على شبكة المعلومات الدولية تناولت متغيرات البحث، والمنهج الاستنباطى حيث تحاول الباحثة استنتاج كيفية إعداد التقارير المالية الاستباقية واختبار أثرها على تحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية.

- **خطة البحث ومضمونه:**

ناقش هذا البحث مشكلة حساسة ألا وهي مشكلة حصول مستخدم المعلومات المحاسبية على هذه المعلومات في الوقت المناسب حيث أن التأخر الحاصل في المصادقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة أو الهيئة العامة للمنظمة وبعدها تقرير مراقب الحسابات والذي يستغرق وقتًا طويلًا يصل إلى عدة أشهر مما يؤدي بالنتيجة إلى عرقلة عمل كثير من متخذي القرار من المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المستفيدين من القوائم المالية المعلنة ويؤدي إلى فقدان المعلومات المحاسبية لقيمتها ويؤثر بالتالي في كفائة سوق الأوراق المالية واعتماد

المستثمر على الإشاعات والمعلومات المسربة وكذلك على آراء المحلل المالي ويؤدي إلى استفادة فئة دون أخرى وعدم تحقيق العدالة والإنصاف.

وقد تناول البحث البعد المحاسبي للإفصاح المحاسبي الاستباقي ومزاياه من خلال مناقشة مفهوم الإفصاح المحاسبي الاستباقي وأهميته وأهدافه وعلاقته بالتقارير المالية المرحلية والموازنات التقديرية. كما ناقش البحث مستخدمي القوائم والتقارير المالية وفئاتهم واحتياجاتهم المختلفة والمتعارضة.

كما تعرض البحث بالمناقشة والدراسة والتحليل إلى المنافع التي يمكن أن يجنيها مستخدمي القوائم والتقارير المالية من الإفصاح المحاسبي الاستباقي مع مراعاة أن الباحثة اقتصرت هؤلاء المستخدمين في المستثمرين والمقرضين نظرًا لتعدد مستخدمي القوائم والتقارير المالية سواء الخارجيين أو الداخليين.

وأخيرًا توصلت الباحثة لمجموعة من النتائج النظرية والتوصيات التي استنتجتها من خلال الدراسة والتحليل والتقييم لعناصر البحث.

أولًا: الإفصاح الاستباقي من منظور محاسبي:

يعد توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وبالكمية والنوعية الكافية من الخصائص الأساسية المميزة لدقة القوائم والتقارير المالية، إذ يستند مستخدموا هذه القوائم إلى المعلومات الواردة منها في اتخاذ قراراتهم المختلفة ذات العلاقة بنشاط المنظمة، ومن ثم فإن هذه المعلومات يجب أن تتسم بخصائص معينة يمكن من خلالها بناء التصور الصحيح للوضع المالي السليم حتى تكون القرارات المتخذة بموجبها على جانب من الدقة والوضوح، ولعل في مقدمة هذه الخصائص تأتي الملائمة والموثوقية وماينطوي عن هاتين الخاصيتين من خصائص نوعية كالحيادية والتمثيل الصادق والقدرة التنبؤية إلى جانب القابلية للمقارنة والتي تشكل بمجموعها الخصائص النوعية للإطار المفاهيمي للقوائم المالية، وفي سبيل تحقيق ماتقدم كان لابد من العمل في إطار مجموعة من المعايير المحاسبية التي يمكن أن يستند إليها لكي تكتسب القوائم المالية المصداقية والقبول وتوفر الأرضية المناسبة لمستخدمي هذه القوائم على اختلاف أنواعهم واحتياجاتهم.

إن قيام المنظمات بإعداد قوائمها وتقاريرها المالية بشكل سنوي لم يأت إلا لكون فترة السنة تمثل حلًا وسطًا بين الحاجة إلى دقة القياس والعرض والإفصاح من جهة والتعرف على نتائج

الأعمال والمركز المالي للمنظمات خلال فترات دورية من جهة أخرى، غير أن الحاجة الملحة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية من مقرضين ومستثمرين وبفعل الإيقاع السريع للحياة الاقتصادية تستدعي توفير معلومات دورية سريعة وعلى فترات متقاربة كي تكون ربع سنوية أو نصف سنوية لتساعد هؤلاء المستخدمين على اتخاذ قرارات الاستثمار والتخصيص الملاءمة، ومن ثم فإن خاصية تقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات أصبحت هي الأهم من بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإلا فإن المعلومات ستفقد قيمتها، حيث أن التوقيت المناسب معناه توفر المعلومات لصانعي القرار قبل أن تفقد المعلومات قدرتها على التأثير في القرار، وبموجب هذه الخاصية يجب أن تمتاز المعلومات المحاسبية بالانتظام لفترات زمنية متتالية لتضمن سهولة المقارنة وإظهار التغيرات الحاصلة، حيث أن هناك جانبين هامين لهذه الخاصية:

- **دورية التقارير بمعنى طول أو قصر المدة الزمنية التي يلزم إعداد التقارير عنها.**
- **المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة المالية التي تعد عنها التقارير المالية وبين تاريخ إصدار هذه التقارير وإتاحتها للتداول.**

ويمكن القول أن الإفصاح المحاسبي الاستباقي يوفر هذه الخاصية للمعلومات المحاسبية، فهو يعد شكل من أشكال الإفصاح الطوعي وهو غير ملزم لنتائج أعمال المنظمة، ويخلط الإفصاح المحاسبي الاستباقي بين الإفصاح عن معلومات فعلية وأخرى تعتمد على الموازنات التقديرية الجارية، وسمي بالاستباقي لأنه يسبق الإعلان الفعلي عن نتيجة أعمال المنظمة وكذلك يسبق نهاية الفترة المالية المعتمدة من قبل المنظمة، ومع البحث والدراسة وجد أن هناك ندرة نسبية في الدراسات التي تناولت هذا المصطلح وذلك نظراً لحداثته، حيث عرفه (الحجاوي) بأنه" هو خليط من التقارير المالية والتقارير الإدارية الداخلية المعنية بالخطط والقوائم المالية المخطط لها لفترة محاسبية محددة، ويعد نوع من أنواع الإفصاح المحاسبي الطوعي يظهر قوائم مالية أولية للنتيجة المتوقعة لنشاط المنظمة نهاية السنة المالية الحالية، يُعتمد في إعداد هذه القوائم على ما تم الإفصاح عنه فعلاً من خلال التقارير المالية المرحلية للشركة للفترة السابقة وما تخطط إدارة المنظمة أن تحققه للفترة المتبقية من السنة، يقدم معلومات مالية مفيدة لأصحاب المصلحة المباشرة في المنظمة والمستثمرين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية".

ويمكن للباحثة استنتاج تعريف الإفصاح المحاسبي الاستباقي بأنه" شكل من أشكال الإفصاح الطوعي المبتكر والناتج عن حاجة مستخدمي القوائم المالية للحصول على المعلومات المالية التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية في الوقت المناسب، وذلك عن طريق دمج التقارير المالية المرحلية التي تحتوي على معلومات مالية فعلية تخص جزء من السنة المالية مع الموازنات التقديرية التي تعدها المنظمة بناءً على أسس علمية متعارف عليها وذلك لتغطي الفترة المتبقية من السنة المالية، وذلك كله لتقديم معلومات مفيدة وملاءمة لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية".

وتنبثق أهمية الإفصاح المحاسبي الاستباقي من أهمية خاصية الملاءمة والتوقيت المناسب لعرض المعلومات المحاسبية، ويقصد بالملاءمة أن تكون للمعلومات المحاسبية المفصح عنها القدرة على التأثير في القرار المتخذ من قبل مستخدميها، وهي بذلك تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستخدم، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ.

وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية، وتعرف خاصية الملاءمة بأنها "مدى كفاءة التقارير المالية ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب، ومدى نجاح التقارير المالية في لعب دورها كمصدر للمستثمر يعتمد على درجة دقة نظام المعلومات المحاسبي في الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة"، ولكي تتحقق صفة الملاءمة يجب أن تتوافر الصفات التالية في النظام المحاسبي:

- التوقيت الزمني المناسب: حيث يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عميلة اتخاذ القرار.
- القيمة التنبؤية: أي أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة على تحقيق الاستفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

- **القيمة الرقابية: أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية...إلخ.**

ويمكن القول أن الإفصاح المحاسبي الاستباقي يعمل على تحقيق هذه الخواص للمعلومات المحاسبية من خلال توفير تلك المعلومات في الوقت المناسب لمتخذي القرار من مستخدمي القوائم المالية بشكل عام وذلك عن طريق إعداد تقارير مالية مرحلية قد تكون ربع سنوية أو نصف سنوية أو أكثر من ذلك واستخدام التقارير الإدارية بالمنظمة متمثلة في الموازنات التقديرية لتغطية ما تبقى من السنة المالية، وبالتالي تكون هذه التقارير متاحة فور انتهاء السنة المالية مباشرةً ويمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وركزت غالبية الدراسات على افتراض أن معلومات القوائم المالية السنوية لا توفر المعلومات في الوقت المناسب بينما توفر التقارير المالية التي يتم إصدارها بشكل مرحلي معلومات استباقية قد لا تحتويها التقارير السنوية، ومن ثم قد تنخفض القيمة النسبية للمحتوى المعلوماتي للقوائم والتقارير المالية السنوية على العكس من التقارير الاستباقية التي من المفترض أن تكون أكثر ملاءمة بفعل الخصائص المعززة والمتمثلة في الملاءمة والوقتية، والتي تعني توفر المعلومات في الوقت المناسب بما يساعد أصحاب المصلحة على اتخاذ أفضل القرارات قبل أن تفقد المعلومات المحاسبية قدرتها التقييمية، وبالتالي فإن تلك التقارير تهدف إلى تأدية دور اقتصادي رئيسي كأداة اتصال تهدف لتوفير الحد الأدنى من المعرفة لمستخدمي القوائم المالية وتلبية احتياجاتهم من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب، وذلك هو الهدف الرئيسي للإفصاح المحاسبي الاستباقي، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

١. **معالجة القصور بالإفصاح المحاسبي التقليدي والتي تتعلق بتوقيت الإفصاح عن المعلومات المالية بحيث يتم الإفصاح عنها قبل أو عند انتهاء السنة المالية مباشرةً حتى لا تفقد المعلومات المالية قيمتها وقدرتها على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.**
٢. **توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية المتخذة من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين ومانحي الائتمان والدائنين في الوقت المناسب وعلى مدار السنة المالية وذلك على أساس مؤقت غالباً ما يكون ربع سنوي.**

٣. تساعد المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الاستباقية مستخدمي تلك التقارير في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها، إذ تعد صافي التدفقات النقدية مؤشراً لمقدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، كما تعكس تلك التدفقات مقدرة المنظمة على تمويل احتياجاتها التشغيلية بما يؤدي إلى تحقيق أرباح ومن ثم ارتفاع أسعار أسهمها المتداولة في سوق الأوراق المالية.
٤. توفر التقارير المالية الاستباقية المعلومات عن تقييم أداء المنظمة وقدرتها الكسبية خلال المدة المعد عنها التقارير المالية الاستباقية وبمساعدة المستثمرين في تقدير التوقعات المستقبلية لأداء المنظمة.
٥. توفير المعلومات المحاسبية بشأن موارد المنظمة والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي طرأت عليها خلال المدة المرحلية وغيرها من المعلومات المفيدة في تحديد درجة السيولة واحتمالات مواجهتها للتعثر المالي خلال المدة المحددة.

يتبين مما سبق أن التقارير المالية الاستباقية تهدف إلى تجسيد خاصية التوقيت في المعلومات المحاسبية، إذ تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لصناع القرار متى ما توفرت في الوقت المناسب، وإن أهم أهداف إعداد التقارير الاستباقية هو تعزيز وقتية المعلومات المحاسبية، فضلاً عن تزويد حملة الأسهم والآخرين من مستخدمي القوائم المالية فهماً إضافياً لعمليات المنظمة الموسمية.

ثانيًا: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاستباقي والتقارير المالية المرحلية:

عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية بأنها "تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أولية، وعرف الفترة المالية الأولية بأنها فترة إعداد تقارير مالية تكون أقل من سنة كاملة"، كما عرفت التقارير المالية المرحلية بأنها "قوائم مالية تغطي فترات أقل من سنة كاملة والأغلب والشائع أن هذه التقارير تكون عن فترة ثلاثة أشهر ويشار إليها على أنها ربع سنوية أي تقارير بينية مؤقتة"، وكذلك عرفت بأنها "تلك التقارير التي تعد بشكل دوري ومناظر للقوائم المالية السنوية من حيث محتواها أو شمولها إلا أنها تتضمن بيانات أكثر اختصاراً من التقارير المالية السنوية ويتم إعدادها عن فترة مالية يقل طولها عن السنة وتستخدم للأغراض الداخلية للإدارة الداخلية والخارجية للجمهور. كما عرفها المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٠) والمعدل سنة ٢٠٠٩م (القوائم المالية الدورية) وهو المعيار المناظر للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) والذي ينص على أن

التقارير المالية المرحلية هي "قوائم مالية تتضمن إما مجموعة من القوائم المالية الكاملة أو المختصرة وذلك للفترة المرحلية".

ولما كان الإفصاح المحاسبي الاستباقي يسعى إلى توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب لمتخذي القرار من مستخدمي القوائم المالية من خلال توفير تقارير مالية تحتوي على معلومات فعلية عن الأداء المالي للمنظمة وذلك قبل انتهاء السنة المالية أو عند انتهاءها مباشرةً بحيث يمكن لمستخدمي القوائم المالية الاعتماد عليها في اخاذ قراراتهم الاستثمارية، فإنه يمكن الاعتماد على التقارير المالية المرحلية والتي تعد المنتج النهائي للنظام المحاسبي المالي والأداة التي يتم من خلالها نقل المعلومات إلى المستفدين.

وبالطبع فإن التقارير كأداة لنقل المعلومات يجب أن تحقق الهدف الأساسي منها وهو توفير معلومات يستفيد منها المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم من المستفيدين في اتخاذ قرارات استثمارية بعقلانية، حيث تهدف التقارير المالية المرحلية إلى تحسين كفاءة النظام المحاسبي كونها تعد عن عدة فترات خلال السنة، فهي تعمل على توفير المعلومات للمستخدم في الوقت الملائم عند حاجته إليها دون بطء أو تأخير حتى لا تفقد المعلومات المحاسبية منفعتها في اتخاذ القرارات وهو ما يمثل نفس الهدف الرئيسي للإفصاح المحاسبي الاستباقي.

ثالثًا: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاستباقي والموازنات التقديرية:

يهتم النظام المحاسبي بتوفير كافة المعلومات بالشكل الذي يساعد الإدارة على القيام بأداء وظائفها بأعلى كفاءة ممكنة، وتلعب المحاسبة الإدارية دوراً هاماً في توفير المعلومات التي تمكن الإدارة من أداء مهامها التخطيطية والرقابية، وبالتالي فإن التخطيط السليم يساعد على تحقيق التوازن بين أهداف وإمكانيات المنظمة لتتناسب مع بعضها البعض، وعليه فإن الموازنة التقديرية تعد من أنسب الأدوات التي تساعد في تحقيق الكفاءة المالية، كما تعتبر المعيار الأول في قياس كفاءة وفعالية الإدارة التي تسعى إلى تحقيق أهداف المنظمة وقياس الأداء المالي لها، لذا يمكن القول إن الموازنة التقديرية عملية تخطيط مالي للأهداف المطلوب تحقيقها خلال الفترة القادمة من أجل مساعدة الإدارة على أداء وظائفها المتمثلة في التخطيط والتنظيم والرقابة وتقييم الأداء.

ويمكن القول أن الموازنة التقديرية كذلك أداة رقابة من خلال توفير إمكانية مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط الذي تعكسه تلك الموازنة واكتشاف الانحرافات في حالة وجودها

والعمل على معرفة أسباب هذه الانحرافات ومعالجتها أولاً بأول، كما أن الموازنة التقديرية بما تقدمه من بيانات قيمية وكمية تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الملائمة وترشيدها واختيار البديل الأكثر ملاءمة عند المفاضلة بين البدائل المتاحة، الأمر الذي يجعل القرار المتخذ أكثر رشدا وعقلانية، ولا شك في أن دور الموازنة التقديرية لا ينتهي عند إعدادها بل إن إعدادها يعد من الخطوات الأولى في دورها الإداري إذ أن هذه الموازنة حتى تكون فعالة لابد من أن تحدث تأثيراً على سلوك الأفراد في استخدام الموارد المتاحة للمنظمة وتنفيذ الرقابة الإدارية واتخاذ القرارات الرشيدة وامتلاك المعلومات الناتجة عن التغذية العكسية للاستفادة منها عند إعداد الموازنات التقديرية للفترات اللاحقة.

وتعددت تعريفات الموازنات التقديرية في الفكر المحاسبي والإداري وذلك لاختلاف وجهة نظر الكتاب واتجاهاتهم العلمية والفكرية، إلا أن هناك اتفاقاً على جوهر ماهية الموازنات التقديرية، فقد عرفت بأنها "خطة سنوية معتمدة قانوناً من قبل السلطة صاحبة الاختصاص، والتي تتضمن مجموعة من البرامج المتعلقة بعدد من الخدمات أو النشاطات أو المشاريع التي يفترض إنجازها خلال فترة محددة، بالاستناد إلى مجموعة من التقديرات المحسوبة مالياً لمختلف الإيرادات والنفقات".

ويمكن القول أن الموازنة التقديرية هي جزء من الإفصاح المحاسبي الاستباقي وهي أداة أساسية لإعداد التقارير المالية الاستباقية، فإنه عند إعداد التقارير المالية المرحلية وبما أن السنة المالية لم تنتهي ولا زالت بعض العمليات المحاسبية لم تكتمل فهنا يظهر الدور الحيوي للموازنات التقديرية باعتبارها تمد الإدارة بقوائم مالية مخطط لها ويمكن الاستفادة منها ودمجها مع القوائم المالية المرحلية التي تم الافصاح عنها بالفعل للفترة السابقة لينشأ لدينا تقارير مالية استباقية يمكن للمستخدم الاستفادة منها قبل انتهاء السنة المالية أو عند انتهاءها مباشرة أي في وقت يكون فيه أهمية كبيرة للمعلومات المقدمة من داخل المنظمة وذلك لاتخاذ القرارات اللازمة.

ويمكن تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين التقارير المالية الاستباقية والموازنات التقديرية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

وجه المقارنة	التقارير المالية الاستباقية	الموازنات التقديرية
الاعتماد عليها	يتم الاعتماد عليها في اتخاذ	يتم الاعتماد عليها في اتخاذ

	القرارات المختلفة	القرارات المختلفة
المسئول عن الأعداد	إدارة المنظمة	إدارة المنظمة
نوع الإفصاح	اختياري	لا يتم الإفصاح عنها لأنها داخلية
نوع البيانات	مالية، تاريخية، ومخططة تفيد في التنبؤ بالمستقبل	مخططة تفيد في التنبؤ بالمستقبل
توقيت الإعلان	تتحكم الإدارة في توقيت الإعلان	لا يتم الإعلان عنها
الالتزام بالمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها	تعد بعيداً عن المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها	لا تعد طبقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها
نقطة بداية الإعداد	من القوائم المالية الفعلية التاريخية المرحلية	من الأحداث المالية التاريخية وبواقع الإمكانية المتاحة ودراسة المستقبل والتنبؤ به
مستوي التحفظ المحاسبي	منخفض نسبياً	عالي نسبياً
المرونة	تتمتع بقدر عالي نسبياً من المرونة	أقل مرونة نسبياً
الاختبار والفحص والمراجعة	غير ملزمة بالاختبار والفحص	غير ملزمة بالاختبار والفحص
الثبات	غير ثابتة من فترة لأخرى	غير ثابتة من فترة لأخرى
مما تتكون	من مزيج من القوائم المالية المرحلية والموازنات التقديرية	مجموعة من الموازنات المعدة طبقاً للمعلومات التقديرية واعتمادًا على المعلومات التاريخية وبيانات الإمكانيات المتاحة

يتضح من الجدول رقم (١) أن التقارير المالية الاستباقية تعد خارج المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي نوع من أنواع الإفصاح الاختياري الذي قد تلجأ إليه المنظمات لخدمة مستخدمي القوائم المالية لديها ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم اللازمة وفي الوقت المناسب وقبل أن فقد المعلومات المحاسبية قيمتها إذا ما تم الإفصاح عنها بعد انتهاء السنة المالية بفترة قد تكون كبيرة نسبياً نظراً لتأخر إصدار القوائم المالية السنوية التقليدية لعدة أسباب منها التأخر في إعدادها والتصديق عليها من قبل مجلس إدارة المنظمة والخضوع لفحص المراجع الخارجي، وهو ما يفقد المعلومات المحاسبية لخاصية هامة من الخصائص النوعية للمعلومات وهي خاصية التوقيت المناسب. وكذلك يتضح الاختلاف بين التقارير المالية الاستباقية والموازنات التقديرية حيث أن الموازنة التقديرية هي جزء من الإفصاح الاستباقي حيث يتم الاعتماد عليها لتغطية الجزء المتبقي من السنة المالية جنباً إلى جنب مع التقارير المالية المرحلية الفعلية.

رابعًا: المنافع التي يمكن أن يجنيها مستخدمي القوائم المالية من الإفصاح الاستباقي:

من المعلوم أن المستثمرون هم أكثر الأطراف ارتباطًا بالمنظمة وتقاريرها المالية، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات المفيدة لاتخاذ قراراتهم المرتبطة بالمنظمة والتي قد تكون قرارات استثمارية أو رقابية أو الاثنين معًا، ومن المعروف أن القرارات الاستثمارية غالبًا ما تقوم على المفاضلة بين تكلفة الاستثمار (كشراء الأسهم) والعائد المستقبلي من الأرباح الموزعة ومن بيع الأسهم، وغالبًا ما ينصب اهتمام القرارات الاستثمارية على اختيار محفظة الأوراق المالية التي تتلاءم مع ميول المستثمر تجاه المخاطرة المالية والعائد والسيولة.

ولذلك فإن توفر المعلومات التي تساعد في التنبؤ بحجم التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيت حدوثها وتقدير درجة المخاطرة التي قد تصاحب ذلك التدفق سوف تمكن المستثمر من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة خاصًة إذا ما توافرت لديه هذه المعلومات في التوقيت المناسب قبل أن تفقد هذه المعلومات قيمتها، وكذلك تمكنه من اتخاذ القرار الاستثماري بتوظيف موارده بصورة ناجحة، ومن خلال المعلومات التي توفرها التقارير المالية الاستباقية يستمر المستثمر في المتابعة ليحدد ما إذا كان يزيد من استثماراته أو يخفضها أو يسعى إلى الاستثمار في منظمة أخرى.

وإلى جانب اهتمام المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بالقرارات الاستثمارية فإن القرارات الرقابية لا تقل عنها أهمية حيث ينصب اهتمام أولئك المستثمرين حول المعلومات التي تمكنهم من متابعة سلوك الإدارة ومحاولة التأثير في ذلك السلوك وتوجيهه بما يتفق مع أهداف المنظمة.

وبناءً على ذلك يمكن القول أن فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والمحتملين يهتمون بالحصول على ما يلي من المعلومات:

أ. معلومات حول القوة الإيرادية للمنظمة حاضرًا ومستقبلًا.

ب. معلومات حول فرص استمرارية المنظمة ومعدلات النمو المتوقعة فيها.

ج. معلومات حول مدى كفاءة إدارة المنظمة في رسم سياساتها التمويلية (التمويل) ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمنظمة (الاستثمار وإدارة الأصول).

د. مؤشرات عن المخاطر التي تحيط باستثماراتهم في المنظمة إذا ما تعرضت للتصفية أو الإفلاس.

وللحصول على هذه المعلومات يجب استخدام بيانات مقاسة كميًا لتحليل وتقييم وتفسير معلومات القوائم والتقارير المالية ومن أهم المؤشرات الكمية التي يمكن أن يستخدمها المستثمرون في اتخاذ القرارات الاستثمارية هي (مؤشرات الربحية، مؤشرات الرفع المالي، مؤشرات الأداء، مؤشرات السوق).

وبالتالي تتجلى أهمية القوائم المالية في استخراج المؤشرات الثلاث الأولى، ويمكن القول أنه من الضروري الحصول على القوائم المالية في وقتها المحدد وكلما تأخر الإفصاح المحاسبي كلما أثر ذلك سلبًا على قرارات المستثمر ومن ثم يعتمد فقط على مؤشرات السوق، وهنا يظهر الدور الحيوي للقوائم المالية الاستباقية لتحقيق تلك الهدف.

أما عن المقرض فيختلف عن المستثمر من حيث العائد والمخاطرة والهدف ومنهج تحليل الإمكانيات المستقبلية ودرجة الاعتماد على التقارير المالية، حيث أن المقرض يحصل على عائد ثابت وهو سعر الفائدة وذلك مهما حققت المنظمة من ازدهار في حين يتعرض القرض وفوائده للمخاطرة في حالة الظروف السيئة أو التعرض للإفلاس، ويهتم المقرض أساسًا بحصوله على ما يضمن تسديد قرضه وفوائده في حين أن المستثمر يهتم بالإمكانات المستقبلية للأرباح ويكون المقرض أكثر تحفظًا من المستثمر في الاعتماد على التقارير المالية.

وتختلف الاحتياجات المعلوماتية للفئات المختلفة من المقرضين وفقًا لمدة وضمانات القرض والغرض منه ومن ثم تتفاوت أساليب التحليل ومعايير التقييم للمعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية، على سبيل المثال في حالة الائتمان قصير الأجل يهتم الدائنون أساسًا بالوضع المالي وسيولة الأصول المتداولة ومعدل دورانها، بينما في حالة القروض طويلة الأجل بما في ذلك السندات يطالب المقرضون بمعلومات مالية تفصيلية عن وضع المنظمة المالي ومدى قدرتها على سداد الفوائد الثابتة المترتبة على الدين وأصل الدين، وتعد قائمة المركز المالي مهمة بوجه خاص للدائنين إذ تسمح لهم بتقييم السيولة وكذلك قيمة الأصول المرهونة والأصول الإضافية، ويمكن القول أن احتياجات فئة المقرضين من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الائتمانية سواء في الأجل الطويل أو القصير تتمثل بوجه عام في:

أ. معلومات عن قدرة المنظمة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده عند استحقاقها.
ب. معلومات عن سياسة التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأس مال المنظمة.
ج. معلومات عن مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم لدى المنظمة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنظمة للتصفية أو الإفلاس.
د. معلومات عن مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنظمة في تقييم أصولها خاصَّة ما يقدم منها كضمانات.

ومن أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المقرضون في تحديد قيمة القرض ومعدل الفائدة (مؤشرات السيولة في الأجل القصير، مؤشرات قوة المركز المالي في الأجل الطويل، مؤشرات الرفع المالي، التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل).

وتبرز أهمية القوائم المالية الاستباقية في استخراج هذه المؤشرات وكذلك تلعب دور فعال في استخراج مؤشر السيولة وقوة المركز المالي من الميزانية العمومية ومؤشر الرفع المالي من قائمة الدخل.

ويمكن القول أن احتياجات المعلومات التي يتم الإفصاح عنها عبر التقارير المالية الاستباقية لم تتوقف عند حاجات المستثمرين والمقرضين فقط بل هناك فئات أخرى متنوعة تحتاج دائمًا إلى معلومات مالية وغير مالية من المنظمة، وتختلف الاحتياجات المعلوماتية لكل فئة عن الأخرى ولكنها جميعًا قد تتفق على ما يلي:

أ. معلومات حول مدى نجاح المنظمة في استثمار الأموال التي تديرها وتحقيق عائد مجزي للمساهمين، ومدى نجاح المنظمة كذلك في سياستها التمويلية ونجاح إداراتها التنفيذية.

ب. معلومات حول قدرة المنظمة على الاستمرارية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني ممثلًا بالقيمة المضافة أو بمقدار ما تتحمله من تكاليف اجتماعية.

ج. معلومات حول مدى صدق وعدالة التقارير المالية في التعبير عن نتيجة نشاط المنظمة ومركزها المالي، ومدى مراعاة القوانين المختصة والنافذة كقانون الشركات والضرائب عند إعداد وتجهيز تلك التقارير.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن لأهداف مستخدمي القوائم المالية اتجاهات واحتياجات مختلفة تتأثر بعوامل متعددة ومتنوعة، لذلك يمكن القول أن المعلومات التي تكون مناسبة لمجموعة المستثمرين، مثلاً قد لا تكون مناسبة بالنسبة لمجموعة المقرضين، وهكذا ولذلك فإن تحديد المعلومات المحاسبية المناسبة لمجموعة معينة ينطلق من تحقيق التوازن بين الاهتمامات المختلفة للمجموعات المختلفة المهتمة بتلك المعلومات، وهذا يحتم على المحاسبين الاهتمام بالتنظيم المناسب للمعلومات المحاسبية بين مجموعات متعددة من المعلومات، وضمن هذا الإطار يمكن القول أن المعلومات التي تحتويها البيانات المالية يمكن أن تكون أداة محرضة تستخدم لتحفز بعض الناس على القيام بتصرفات معينة خصوصاً صانعي القرار من مستثمرين ومقرضين، وحتى تكون المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية مفيدة لابد أن تمتاز بخصائص نوعية محددة أهمها الملائمة والتوقيت المناسب وهي الخصائص التي يسعى الإفصاح المحاسبي الاستباقي إلى تحقيقها.

خامسًا: النتائج:

توصلت الباحثة من خلال دراستها البحثية إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها ما يلي:

١. أهمية الإفصاح المحاسبي بأنواعه المختلفة في اتخاذ القرارات الصحيحة، ومن ثم يجب الابلاغ عن هذا الإفصاح لكل الأطراف المستخدمة للقوائم المالية بكافة وسائل الإبلاغ المختلفة.

٢. هناك أولوية في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الأساسية والثانوية) بعضها عن البعض الآخر وحسب نوع الإفصاح المحاسبي حيث تعد الملاءمة بشقيها التوقيت المناسب والمصداقية من أهم الخصائص التي يجب أن تمتاز بها المعلومات المحاسبية.

٣. كافة الشركات تقوم بالإفصاح عن قوائمها المالية بعد الانتهاء من إعدادها ومصادقتها من مراجعي الحسابات، وهو ما يؤدي إلى تأخر القوائم المالية وإصدارها بعد انتهاء السنة المالية

بفترة وهذا التأخير في إيصال المعلومات المحاسبية لمستخدميها يفقد المعلومات قيمتها ومساهمتها في اتخاذ القرار.

٤. تعالج التقارير المالية الاستباقية ثغرة الوقتية الموجودة بين انتهاء السنة المالية وإصدار التقارير المالية الختامية من خلال توفرها فور انتهاء السنة المالية مباشرَة.

٥. تأتي التقارير المالية الاستباقية في وقت يكون فيه الجميع بحاجة إلى معرفة نتائج أعمال المنظمة خاصة ذوي العلاقة المباشرة مع المنظمة كالمستثمرين والمقرضين.

٦. يساهم الإفصاح المحاسبي الاستباقي في الحد من اعتماد مستخدمي القوائم المالية على الشائعات في السوق والمعلومات المسربة من داخل المنظمة في اتخاذهم للقراراتهم الاستثمارية والائتمانية.

٧. تعتبر التقارير المالية الاستباقية كذلك بمثابة أداة للمقارنة بين ما تم التخطيط له مسبقًا والواقع الفعلي وكذلك مع ما تم الإفصاح عنه في السنوات السابقة.

٨. يساهم الإفصاح المحاسبي الاستباقي في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي داخل المنظمة وفروعه المختلفة (المحاسبة الإدارية، المحاسبة المالية) مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية سواء الداخلية أو الخارجية.

سادسًا: التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصل إليها الباحثة، يمكن التوصية بما يلي:

١. الاهتمام بصورة أكبر من قبل منظمات الأعمال بمسألة الإفصاح المحاسبي وبكل أنواعه خاصة فيما يتعلق بمسألة الإسراع بتقديم التقارير المرحلية والسنوية خلال المدة القانونية المحددة باستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة مما يلبي حاجة الجميع وخاصة المستثمرين والدائنين وكسب ثقتهم في آن واحد على أن تتصف المعلومات بالخصائص النوعية بما يتلاءم مع متطلبات بيئة الإعمال الحديثة، مما ينعكس بدوره على نشاط السوق المالي ويجعله من الأسواق الرائدة عربيًا وعالميًا.

٢. ضرورة إعطاء إهتمام أكبر من المنظمات وتبني أسس علمية واقعية وموضوعية عند إعداد الموازنات التقديرية ومن ثم نشرها لمن يهمه الأمر، كي يمكن الاعتماد عليها عند إجراء المقارنات بين المنظمات بعضها وبعض وكذلك بين الفترات المالية، فلابد من تحديد القدرة على توفير مستلزمات الإنتاج أو تقديم الخدمة ومن ثم قياس درجة المنافسة في السوق المحلي.

٣. تطبيق ما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) الخاص بالتقارير المالية المرحلية (IAS. 34) والإفصاح عن المعلومات المحاسبية ربع أو نصف سنويًا بما يتيح لمتخذي القرار الاتطلاع عليها وبناء رؤية واضحة حول قرار الاستثمار أو غيره من القرارات التي تهم مستخدمي القوائم المالية.

٤. أن تهتم المنظمات بالتوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأن يكون هناك توازن بين مستلمي التقارير المالية من حيث الوقت لتحقيق العدالة والإنصاف وأن تتصف المعلومات بالبساطة والشفافية ليتمكن غالبية الأطراف من قراءتها وفهمها واتخاذ القرار السليم بناءً عليها.

٥. يجب على المنظمات تطوير كوادرها المحاسبية والمعلوماتية من خلال الاشتراك لهم في الدورات المقامة من قبل الجهات التثقيفية والتعليمية المختلفة وذلك لمواكبة التطورات المحلية والعالمية خاصة فيما يتلعق بالقواعد والمعايير المحاسبية وأنظمة وبرامج الحاسوب الحديثة خاصة التي تخص مهنة المحاسبة والمراجعة.

٦. ضرورة أخذ التقارير المالية الاستباقية بعين الاعتبار لمحاولة سد الثغرة الوقتية بين انتهاء السنة المالية وإصدار القوائم المالية الختامية، حيث يكون مستخدمي القوائم المالية بحاجة ملحة لمعرفة نتيجة نشاط المنظمة من ربح أو خسارة لمعرفة وضعهم المالي والاستثماري واتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية المختلفة.

٧. اتباع الطرق المختلفة لنشر التقارير المالية الاستباقية وتوصيلها للمستخدمين سواء عن طريق الوسائل الرسمية للإفصاح كالنشر في سوق الأوراق المالية والنشر من خلال الجرائد الرسمية للدولة، أو بوسائل أخرى كالنشر عن طريق الموقع الإلكتروني للمنظمة أو الملاك الرئيسيين لها، أو عن طريق نشر تقارير مختصرة عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والصحف والمجلات المختصة.

٨. مع تنوع إمكانيات مستخدمي القوائم المالية على فهم محتويات القوائم المالية يفضل أن تفصح إدارة المنظمات على الأمور الأكثر تأثيرًا على المستثمرين والمقرضين كالإفصاح عن ربحية السهم الفعلية والمتوقعه وتاريخ توزيع الأرباح ومعدلات دوران الأصول.

قائمة المراجع

(حسب ورودها في البحث)

أولًا: المراجع العربية:

إبراهيم ميده، "العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية: دراسة ميدانية للشركات الصناعية الأردنية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم االقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد ٢٥، سوريا، ٢٠٠٩م.

أبو مصطفى، د. محمد مصطفى، "دور وأهمية والتمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من ١٩٩٩ – ٢٠٠٨م)"، رسالة دكتوراه في المحاسبة (بحث غير منشور)، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٩م.

أحمد عبده السيد الصباغ، "أثر المقرة التقييمية للمعلومات المالية المرحلية على تكلفة التمويل: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد الخامس، العدد الثالث، مصر، ٢٠٢١م.

آدم على آدم ابراهيم، "دور الموازنات التخطيطية فى ترشيد القرارات الإستثمارية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٨م.

إياد شاكر سلطان، "القوائم المالية المرحلية ومدى شمولها لمتطلبات القياس والإفصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤): دراسة ميدانية لعدد من المصارف التجارية الأهلية"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، العراق، ٢٠١٣م.

باسم منير عبد الوهاب عليوة، "إستخدام قائمة الأرباح المبدئية كأداة لتحسين القرارات الاستثمارية في بيئة الأعمال المصرية – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية تجارة، جامعة المنوفية، ٢٠٢٠م.

حمد الله، احمد السيد، "مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين _ منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري"، مجلة البحوث التجارية، المجلد ١٥، العدد ٢، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٠م.

ريناد عبد الحميد الصاعدي، "دور الموازنة التخطيطية في رفع كفاءة الأداء المالي: دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية"، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد الخامس، العدد ١٨، السعودية، ٢٠٢١م.

سعد العنزي، "محاولة جادة لتأصيل نظرية أصحاب المصالح ف دراسات إدارة الأعمال"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٣، العدد ٤٨، ٢٠٠٧م.

طارق عبد العال حماد، "دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية"، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠م.

الطاهر محمد أحمد حماد، "الإلتزام بحقوق أصحاب المصالح وأثره في أداء المصارف: دراسة عينة من المصارف التجارية العاملة بولاية الخرطوم"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد١٦، العدد١، ٢٠١٥م.

طلال أبو غزالة، "مدلول البيانات المحاسبية لرجال الأعمال"، مؤتمر بالمجمع الثقافي، مؤسسة الثقافة والفنون، أبو ظبي، ٢٠٠٠م.

طلال محمد علي الحجاوي، د. فرات لفتة مجيد، "أنموذج مقترح للإفصاح المحاسبي الإستباقي وانعكاسه على قرارات المستثمرين _ بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد٩، العدد٢٨، ٢٠١٤م.

عبد الرحمن مرعي، "دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد٢٢، العدد٢، ٢٠٠٦م.

عبد الهادي محمد أحمد شبانة، " دور الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في ترشيد القرارات بالسلطة الوطنية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، ٢٠٠٥م.

علاء أحمد حسن عبيد الجبوري، "قياس رضا بعض أصحاب المصالح: دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوي"، مجلة تنمية الرافدين، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلد ٣٤، العدد ١٠٩، ٢٠١٢م.

كمال عبد العزيز النقيب، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطابعة الثانية، الأردن، ٢٠٠٤م.

ماجد مصطفى علي الباز، "العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح: مؤشر مقترح للإفصاح الإختياري مع دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد٢١، العدد٤، ٢٠١٧م.

محمد مطر،" المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والافصاح والتحليل"، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٠م.

محمود محمد السيد، "دراسة واختبار المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية المرحلية: دليل من الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد الخامس، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، ٢٠٢١م.

محمود محمود السجاعي، "تحليل وتصميم النظم المحاسبية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ٢٠١٠م.

منذر يحيى، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في المحاسبة (بحث غير منشور)، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠١٩م.

نورهان السيد عبد الغفار، "استخدام أسلوب التنقيب في البيانات لدعم المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المستقبلية وأثر ذلك على تعزيز كفاءة القرارات االستثمارية في السوق المالي المصري: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، ٢٠٢٠م.

وليد زكريا صيام، "مدى استخدام الموازنات التقديرية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في شركات الصناعة الدوائية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٦، العدد الثاني، الأردن، ٢٠٠٩م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Abd al Ameer Hassan Ali, "The availability of proactive and predictive traits in the interim financial statements of companies listed on the Iraqi Stock Exchange", Journal of Economics Administrative Sciences, Vol. 1, No. 29, 2018.

Annita F., Serena M., "Proactive financial reporting enforcement: Audit Fees and Financial Reporting Quality Effects", Journal of the Accounting Reviews, Vol. 95, No. 2, 2020.

Hans B. Christensen, Lisa Yao Liu, Mark Maffett, "Proactive financial reporting enforcement and shareholder wealth", 2019. Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=2843884

International Accounting Standards, (IAS 34).

John. J, Wild, et. al., "Financial statement Analysis", 7th Edition, M.C. Graw. Hill, Higher Education, 2001.

Laura M., David R., "Stealing thunder: Analysis of the effects of proactive disclosure of crisis information", Public Relations Review 31, 2005.

Omran, M. and Y. A. Tahat, "Does institutional ownership affect the value relevance of accounting information?", International Journal of Accounting & Information Management , Vol. 28 No. 2, 2019.

Ratcliffe , T. , "Reviews of Interim Financial Information", The CPA Journal ,Feb. 2004.